



مخطط التنمية 2016-2020

قراءة نقدية لمنوال التنمية

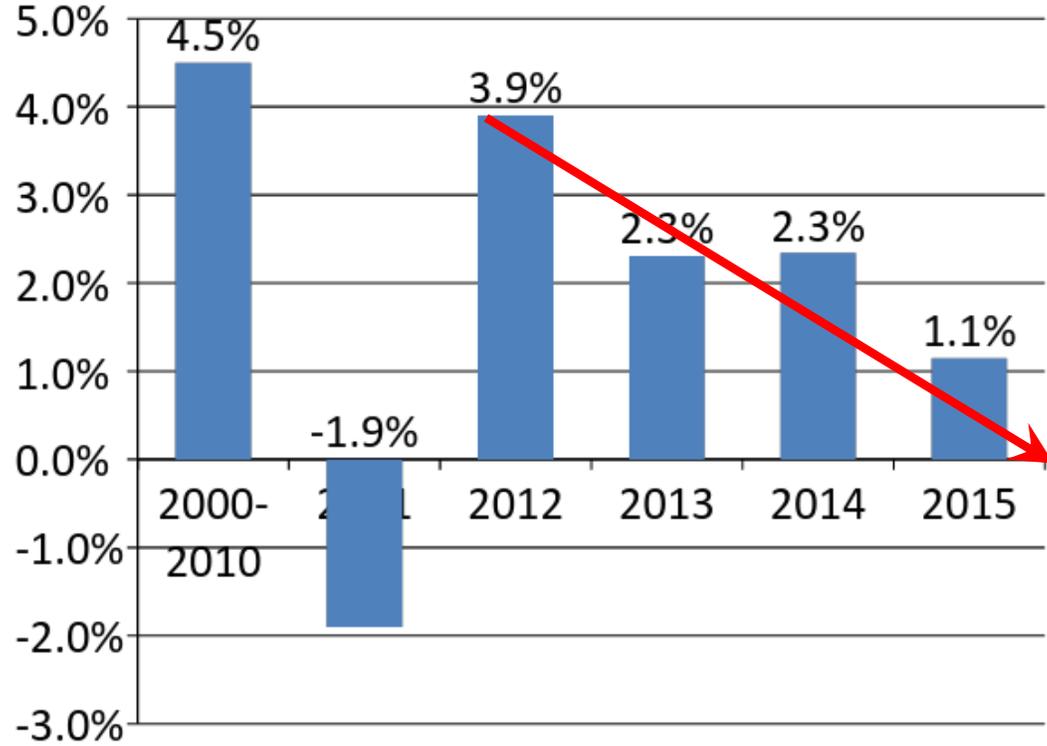
سلمى الزواري

أستاذة تعليم عالي

التوطئة

يحتوي المخطط على ثلاثة مجلدات شملت تحليلا جمليا وتحليلا قطاعيا وتحليل جهويا وسينحصر تحليلنا على **منوال التنمية** الذي وقع طرحه ضمن التحليل الجملي. مخطط التنمية كان جاهزا منذ الثلاثي الأول لسنة 2016 بعد القيام بعدد الإستشارات والتوافقات وتقع متابعته سنويا ضمن الميزان الاقتصادي الذي يعتبر مخططا سنويا محينا وقد وقعت الموافقة على ميزاني 2016 و 2017 وأدخل ميزان 2017 بعض التعديلات بعد أخذ إعتبار الإنجازات الاقتصادية لسنتي 2015 و 2016 مع العلم أن المعهد الوطني للإحصاء نشر حديثا آخر التحيينات لمؤشرات التنمية لسنتي 2015 و 2016 سنعرج عليها في قراءتنا للمخطط

ةيونسلأ ومنلا بسن لدعم

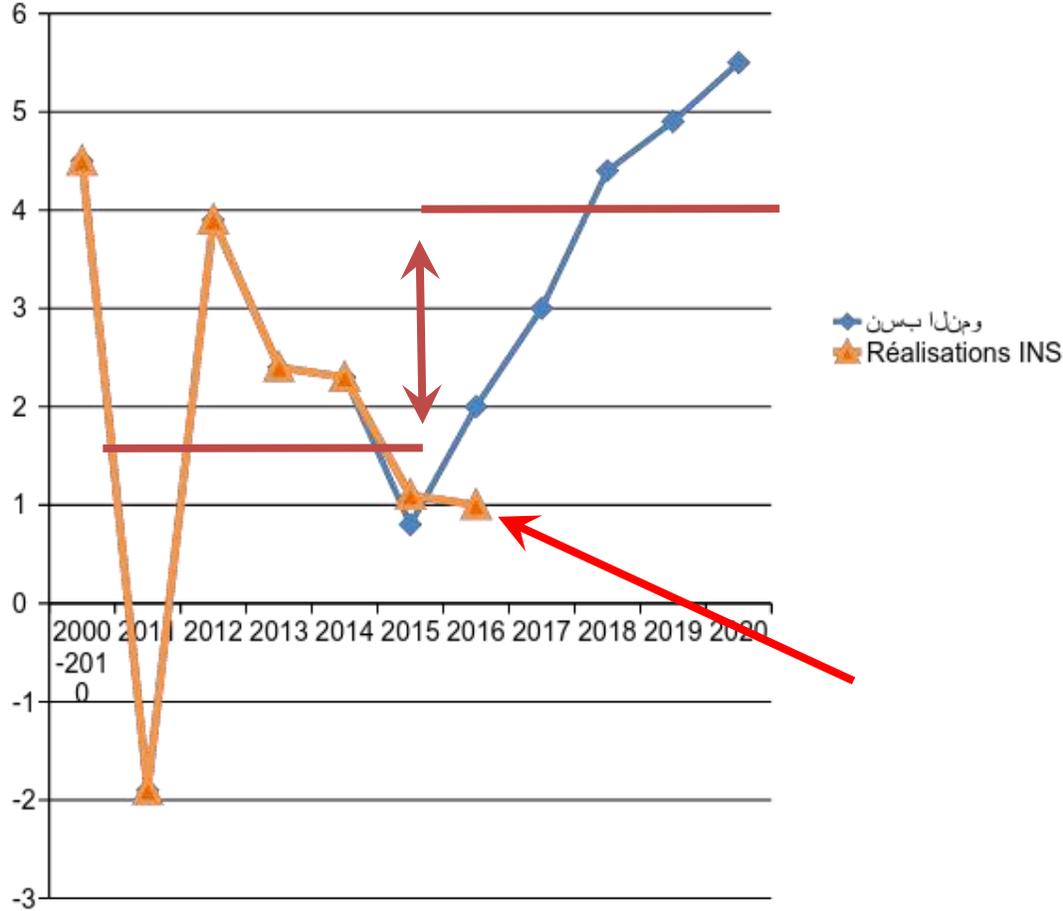


يأتي المخطط بعد فترة 2011-

2015

الذي عرف فيها الإقتصاد
انحدارا

معدل نسب النمو السنوية 2016-2020



• يحتوي المخطط على
انتعاشة تدريجية للاقتصاد

+ 2,5 نقطة تنمية إضافية كمعدل
سنوي

• لكن انجازات 2016
كانت دون التوقعات

تساؤلات

- ما مدى مصداقية هذه التكهانات خصوصا وان توقعات 2016 لم تتحقق؟ ما هي مساهمة القطاعات في هذه الانتعاشة المرتقبة؟
- ما هي قدرة المحركات الاقتصادية على دفع التنمية؟ وما مدى تأثيرها على التوازنات الاقتصادية؟ هل يمكن الطموح الى نسب نمو اعلى؟
- ما هي الانعكاسات على التشغيل؟

مصدقية التكهّنات ومساهمة القطاعات في التنمية

مساهمة القطاعات في التنمية 2016

مخطط 2016	مساهمة 2016	نسب النمو 2016	توزيع 2015	
-0,2%	-0,7%	-8,1%	9,1%	الزراعة والصيد البحري
0,2%	0,1%	0,8%	15,4%	الصناعة المعملية
0,2%	-0,2%	-1,9%	9,4%	الصناعة الغير معملية
1,0%	1,1%	2,7%	39,0%	الخدمات التجارية
0,5%			18,1%	أنشطة غير تجارية
0,3%	0,7%	2,7%	8,9%	صافي الضرائب غير المباشرة من الدعم
2,0%	1%	1%	100%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

• بالرجوع لوزن كل قطاع ولنسبة نموه يمكن تقدير مساهمته في التنمية

• يرجع تباطؤ النمو في 2016 لضعف أداء قطاعي

- الزراعة تحت تأثير العوامل الطبيعية
- والصناعات الغير معملية تحت تأثير استنزاف الموارد الطبيعية (الغاز والبتروول)

• و يدل هذا على هشاشة منوال التنمية

مساهمة القطاعات في التنمية ضمن المخطط

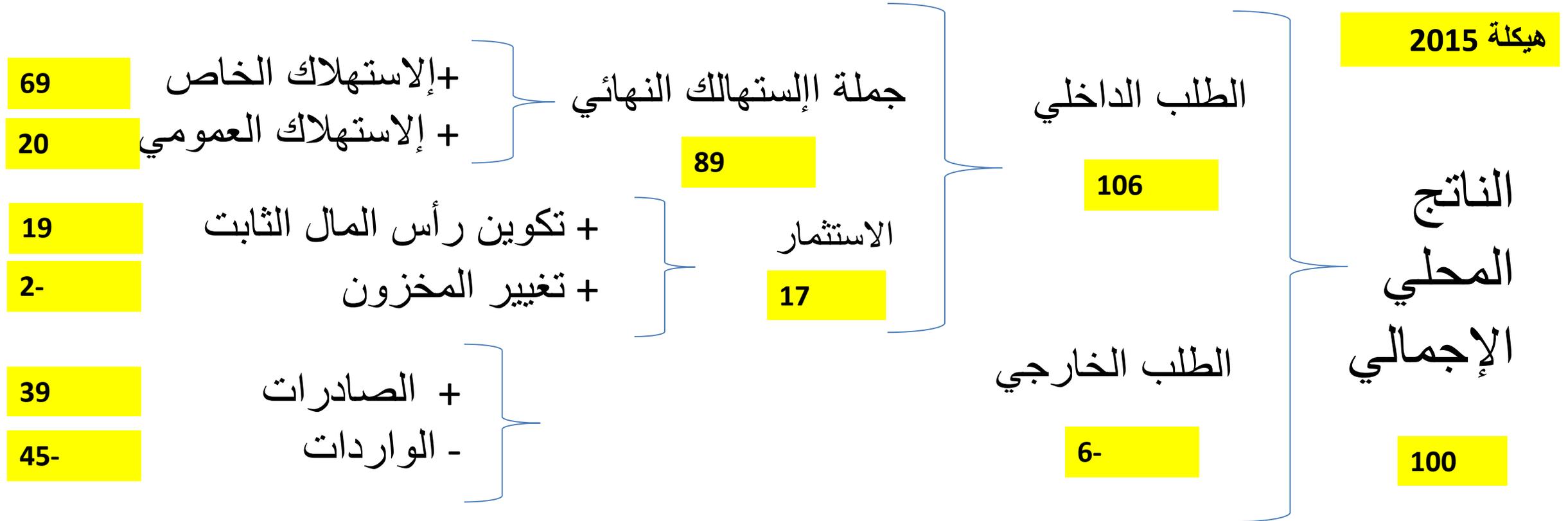
تبين مساهمة القطاعات في التنمية
ضمن المخطط أن

- القطاع الفلاحي لازال تقليديا
ومرتبطا بالعوامل المناخية
- قطاع الصناعة غير المعملية
البديلة به نقلة نوعية لكنه بطيء الإنجاز
- الأنشطة غير التجارية عرفت
تضخما منذ الثورة قلص من امكانيات
تطورها في المستقبل
- مساهمة الصناعات المعملية والخدمات
التجارية دون ما كانت عليه قبل 2011

2020	2019	2018	2017	2016	معدل 2020-2016	معدل 2015-2011	معدل 2010-2000	
0,3%	0,4%	0,5%	0,5%	-0,2%	0,3%	0,5%	0,2%	الفلاحة والصيد البحري
0,7%	0,6%	0,5%	0,4%	0,2%	0,5%	0,0%	0,7%	الصناعة المعملية
0,4%	0,3%	0,5%	0,3%	0,2%	0,4%	-0,3%	-0,1%	الصناعة الغير معملية
3,1%	2,7%	2,1%	1,3%	1,0%	2,0%	0,3%	2,4%	الخدمات التجارية
0,6%	0,5%	0,4%	0,3%	0,5%	0,5%	0,9%	0,9%	أنشطة غير تجارية
5,5%	4,9%	4,4%	3,0%	2,0%	4,0%	1,5%	4,5%	الناتج المحلي الإجمالي يسعر السوق

ألم يكن من الأرجح إعطاء أهمية أكبر للنشاطات ذات القيمة المضافة العالية ضمن الصناعة المعملية وضمن الخدمات بما في ذلك مثلا إدراج شامل لتكنولوجيات الاتصال في كل المجالات مما من شأنه أن يعد البلاد إلى الانصهار في ديناميكية الثورة الرابعة ؟

مساهمة المحركات في التنمية



مساهمة المحرك = وزنه * نسبة نموه

• يتبين أن تونس تعيش فوق إمكانياتها لأن نسق الطلب الداخلي يفوق نسق الناتج المحلي الإجمالي وذلك إلى حد 2015.

• ويهدف المخطط إلى إعادة التوازن

2016/20	2011/15	2001/10	
4,0%	1,5%	4,50%	الناتج المحلي الإجمالي
4,0%	1,9%	4,70%	الطلب الداخلي
3,1%	3,2%	3,70%	جملة الإستهلاك النهائي
1,8%	-0,6%	0,90%	تكوين رأس المال الثابت
-0,9 %	-0,7%	0,10%	تغير المخزون
0,0%	-0,4%	-0,20%	الطلب الخارجي (X-M)
1,7%	-0,5%	1,8%	صادرات السلع والخدمات X
-1,7%	0,1%	-2,0%	واردات السلع والخدمات M

• ويرجع تزايد المفرط للطلب المحلي إلى أسباب عدة منها ثقافة الإستهلاك ناتجة عن العولمة وسياسات اقتصادية توسعية مبنية على الطلب (دعم الأسعار، إعادة توزيع الدخل، تسهيلات للقروض، إلتدابات في الوظيفة العمومية، زيادة في الرواتب، تضخم في الأسعار...). **ألم يحن الوقت للعدول عن هذه السياسات؟**

• وللإجابة سنحلل كل محرك على حدا.

مساهمة الاستهلاك في التنمية

2020	2019	2018	2017	2016	2016/20	2011/15	2001/10	
5,5%	4,9%	4,4%	3,0%	2,0%	4,0%	1,5%	4,5%	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)
3,6%	3,4%	3,2%	2,9%	3,1%	3,2%	3,2%	3,7%	جملة الإستهلاك النهائي
0,7%	0,7%	0,5%	0,4%	0,7%	0,6%	0,8%	0,9%	الإستهلاك العمومي
2,9%	2,8%	2,7%	2,5%	2,4%	2,7%	2,4%	2,8%	الإستهلاك الخاص

• إن التحكم في الطلب الداخلي يتطلب التحكم في الإستهلاك العمومي الذي سيواصل في ارتفاعه لكن بنسق أقل وإن المجهود الأكبر سيخص سنتي 2017 و 2018. هذا من شأنه ان يقلص من عجز ميزانية الدولة

• ولكن ليست هناك بوادر تحكم في الإستهلاك الخاص

مساهمة الاستثمار في التنمية

2020	2019	2018	2017	2016	2016/20	2011/15	2001/10	
5,5%	4,9%	4,4%	3,0%	2,0%	4,0%	1,5%	4,5%	الناتج المحلي (الحالي) بأسعار السوق
1,7%	1,6%	1,3%	0,1%	-1,6%	0,9%	-1,3%	1,0%	الاستثمار
2,6%	2,4%	1,9%	1,5%	0,8%	1,8%	-0,6%	0,9%	تكوين رأس المال الثابت
-0,9%	-0,8%	-0,6%	-1,4%	-2,4%	-0,9%	-0,7%	0,1%	تغير المخزون

- نلاحظ مساهمة كبيرة لتكوين رأس المال الثابت
- لكن ينتج عن فائض الطلب انخفاض هام في المخزون أي في رأس المال المتحرك
- و قد ينجر عن هذا الفائض تضخم مالي
- ويمكن التساؤل على أسباب عدم تجاوب العرض مع الطلب وعلى العوائق التي تحول دون ذلك

مساهمة الطلب الخارجي في التنمية

• مساهمة الطلب الخارجي سلبية إلى حد
سنة 2015

• تصبح إيجابية لكن ضئيلة جداً

• هذا التوجه سليم لكن هل هو كافٍ؟

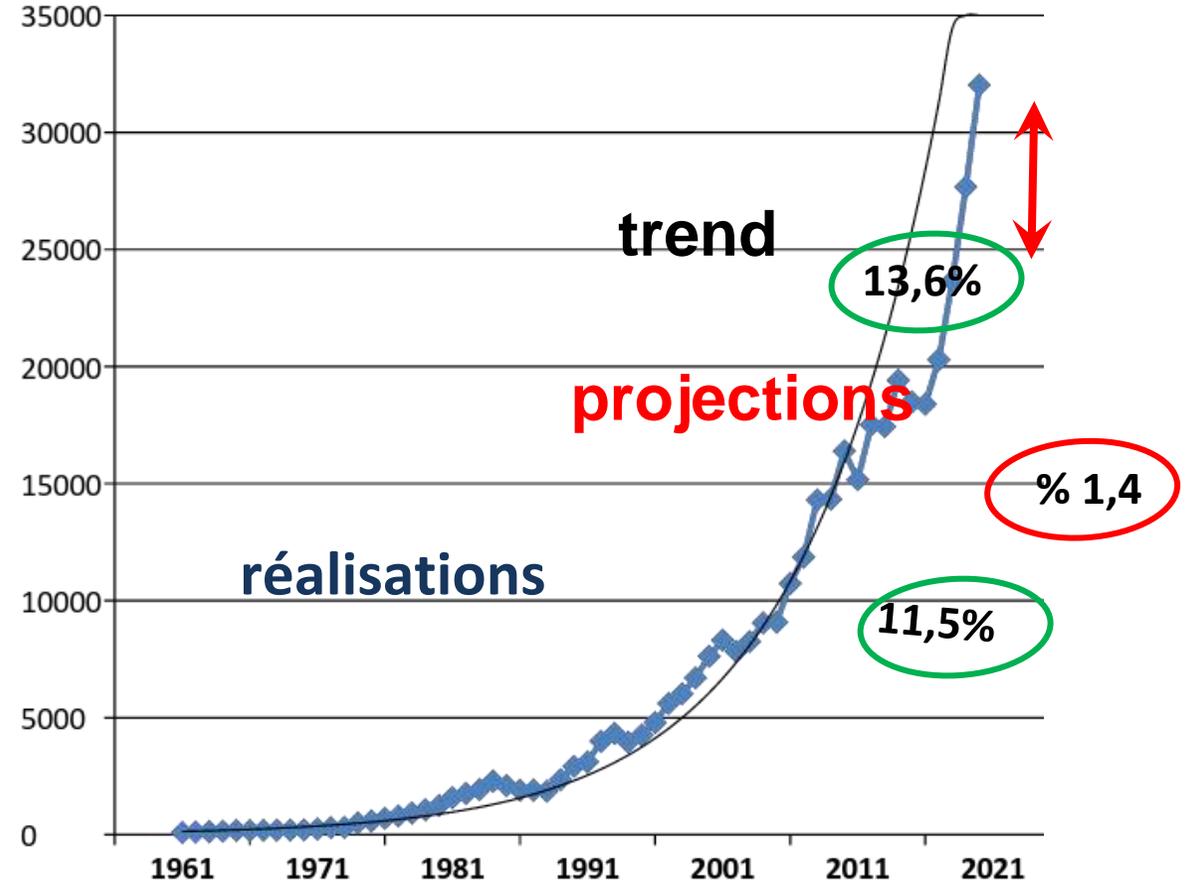
2016/20	2011/15	2001/10	
4,0%	1,5%	4,50%	الناتج المحلي الإجمالي
4,0%	1,9%	4,70%	الطلب الداخلي
0,0%	-0,4%	-0,20%	الطلب الخارجي (X-M)
1,7%	-0,5%	1,8%	صادرات السلع والخدمات X
-1,7%	0,1%	-2,0%	واردات السلع والخدمات M

حتى نتمكن من الإجابة عن هذه التساؤلات يجب تحليل توقعات المخطط بالرجوع إلى المعطيات التاريخية التي تخص المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة وخصوصا تلك التي تهم الإستثمار والتجارة الخارجية

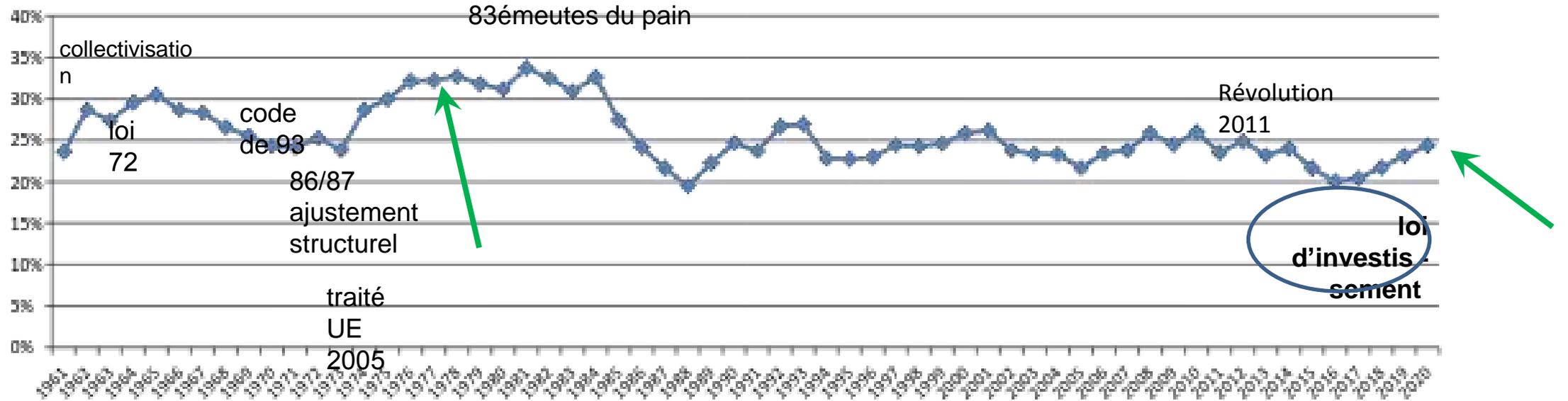
تحليل مؤشرات الاستثمار تكوين رأس المال الثابت م د

• سيتطور نسق الاستثمار بمعدل
13,6% بالأسعار الجارية فترة
المخطط مقابل 1,4% خلال
2015-2011 و 11,5% خلال
2010-2006

• وإن يعتبر هذا النسق قويا فإنه لا يمكن
من تدارك التأخير الحاصل في الفترة
2015 - 2011



نسبة الاستثمار من الدخل المحلي الإجمالي



إن نسبة الإستثمار المتوقعة لعام 2020 تعكس الإتجاه التنازلي منذ 2011. وستناهز عام 2020 24,10% وإن تعتبر هذه النسبة هامة إلا أنها دون 26% نسبة الإستثمار في 2010 وقد عرف تاريخ تونس فترات إرتفع فيها نسق الإستثمار بصفة أهم. **فما مدى نجاعة قانون الإستثمار؟**

نسبة الاستثمار في بعض البلدان

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Afrique du Sud	15.9	16.2	17.1	18.8	21.1	23.2
Brésil	15.3	16.1	15.9	16.4	17.4	18.7
Chili	20.1	19.3	21.2	19.0	19.9	24.0
Chine	39.2	40.6	41.0	40.7	40.1	41.1
Estonie	31.6	30.9	32.1	34.9	34.5	29.3
Fédération de Russie	18.2	18.1	17.5	18.2	20.7	21.5
Inde	24.4	27.5	30.4	32.1	34.0	34.5
Indonésie	19.5	22.4	23.6	24.1	25.0	27.6
Slovénie	24.0	24.9	25.5	26.5	27.7	28.9

وتجدر الإشارة إلى أن عديد البلدان عرفت تطورا هاما لنسب الاستثمار في فترات قصيرة على غرار الهند أو إفريقيا الجنوبية

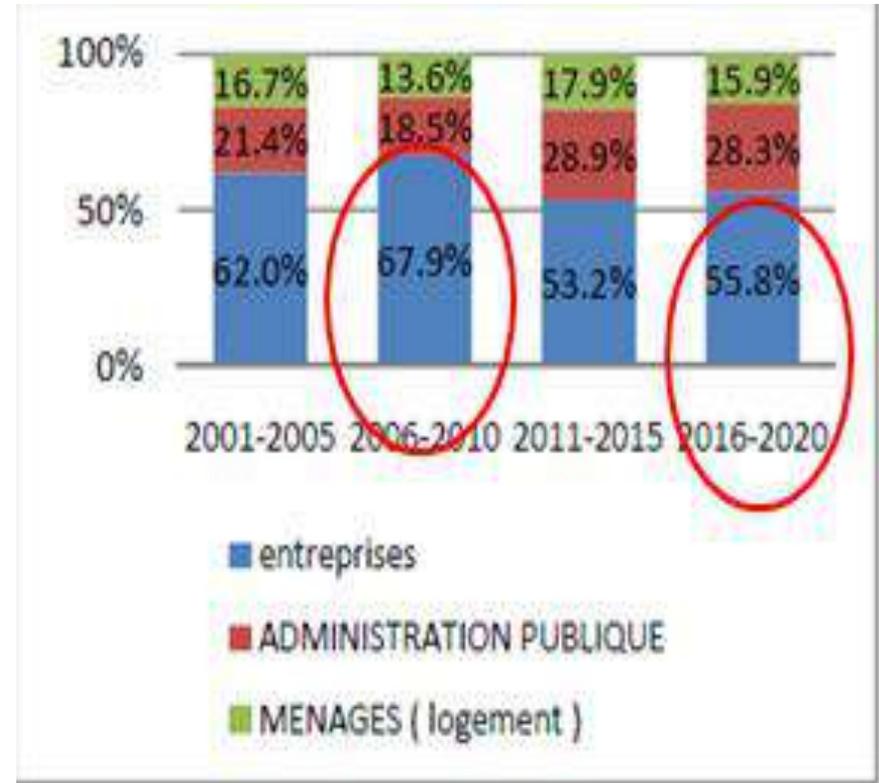
الاستثمارات المبرمجة في تونس كافية لذلك؟

مدى إقدام الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار؟

توزيع الاستثمار حسب الفاعلين الاقتصاديين

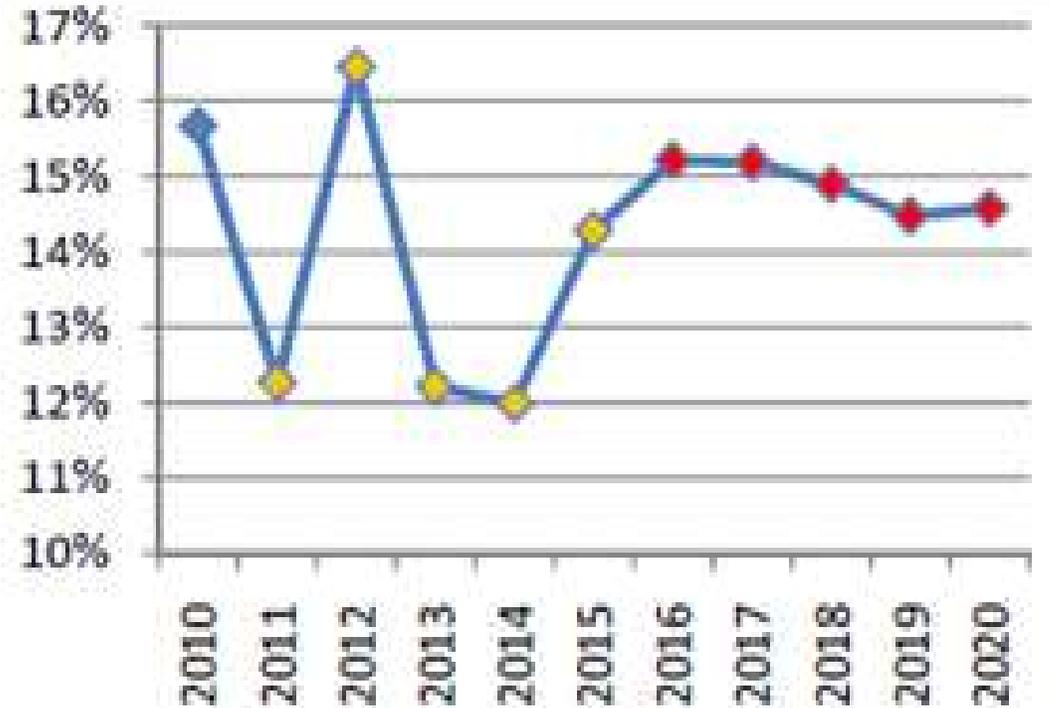
ستشهد مساهمة المؤسسات في
الاستثمار ارتفاعاً ضئيلاً جداً في
2016-2020 بالمقارنة مع 2011 -
2015 ولن تسترجع مكانتها قبل
2011

هل الاستثمارات التي تقوم بها
المؤسسات تتفق مع الدور الذي أعطاه
المخطط للقطاع الخاص؟



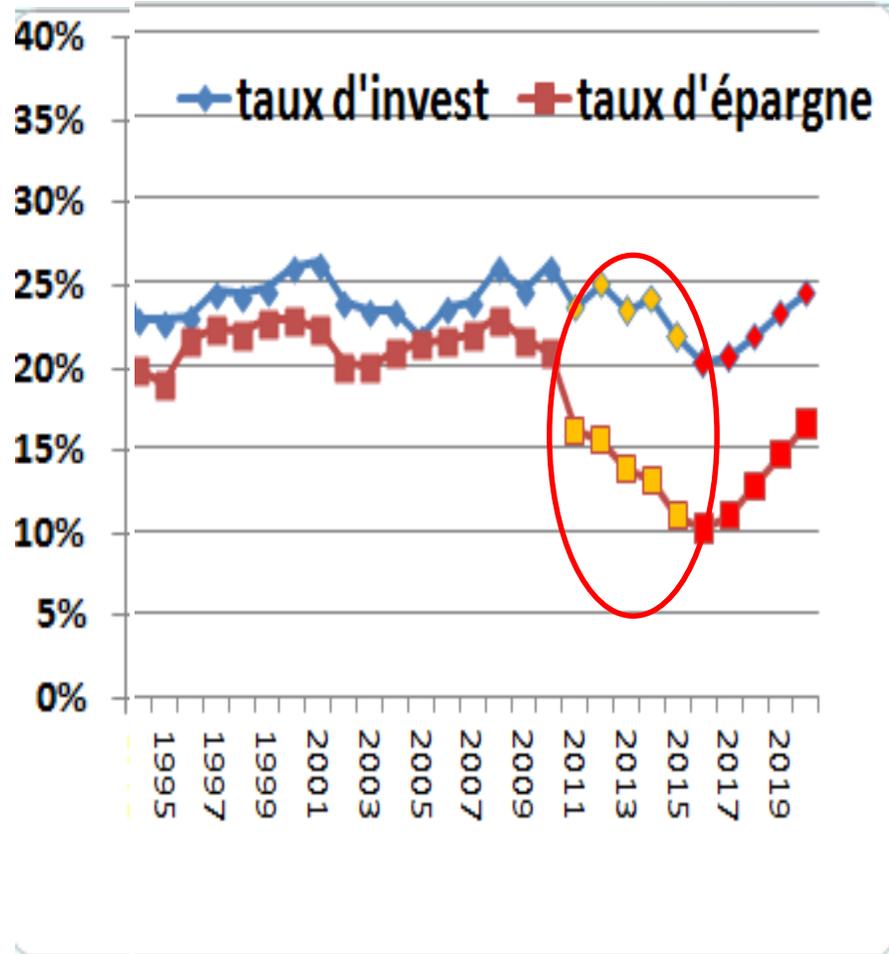
الإستثمار الجملي من نسبة الإستثمار الخارجي

- نسبته دون 15 %
- في 2016 التوقعات 2747 م د
والانجازات 1787 م د
- هل الإستثمار الخارجي في حجم
المجهودات المعلنة لاستقطاب
مستثمرين أجانب ؟



ما هي عوائق الاستثمار؟

**Taux d'épargne et
taux d'investissement**
en pourcentage du PIB



- اثر 2011 إختل التوازن بين الادخار والإستثمار وسيواصل هذا الخلل في 2016-2020 رغم تقلصِ ضئيل
- في حالة عدم التحفيز الكافي للادخار يقع اللجوء إلى الاقتراض مما ينعكس على المديونية

- نسبة الاستثمار المبرمجة ضمن المخطط على الرغم من أهميتها لا تبدو متلائمة مع ما جاء به المخطط من إصلاحات عديدة :
 - إصلاح الإدارة ومناخ الأعمال
 - قانون جديد للاستثمار
 - إعادة هيكلة القطاع البنكي
 - ندوة دولية للاستثمار تونس 2020...
- لم يكن لتطوير الادخار المكانة اللازمة

تحليل مؤشرات الطلب الخارجي

- هل أن الإصلاحات المتوخاة ضمن المخطط والإستثمارات المبرمجة ستتمكن من إعادة هيكلة الاقتصاد حتى يصبح إقتصادا دوليا محوريا أي إقتصادا منفتحا تساهم فيه التجارة الخارجية إلى حد كبير في النمو؟

- بعض مؤشرات التجارة الخارجية:

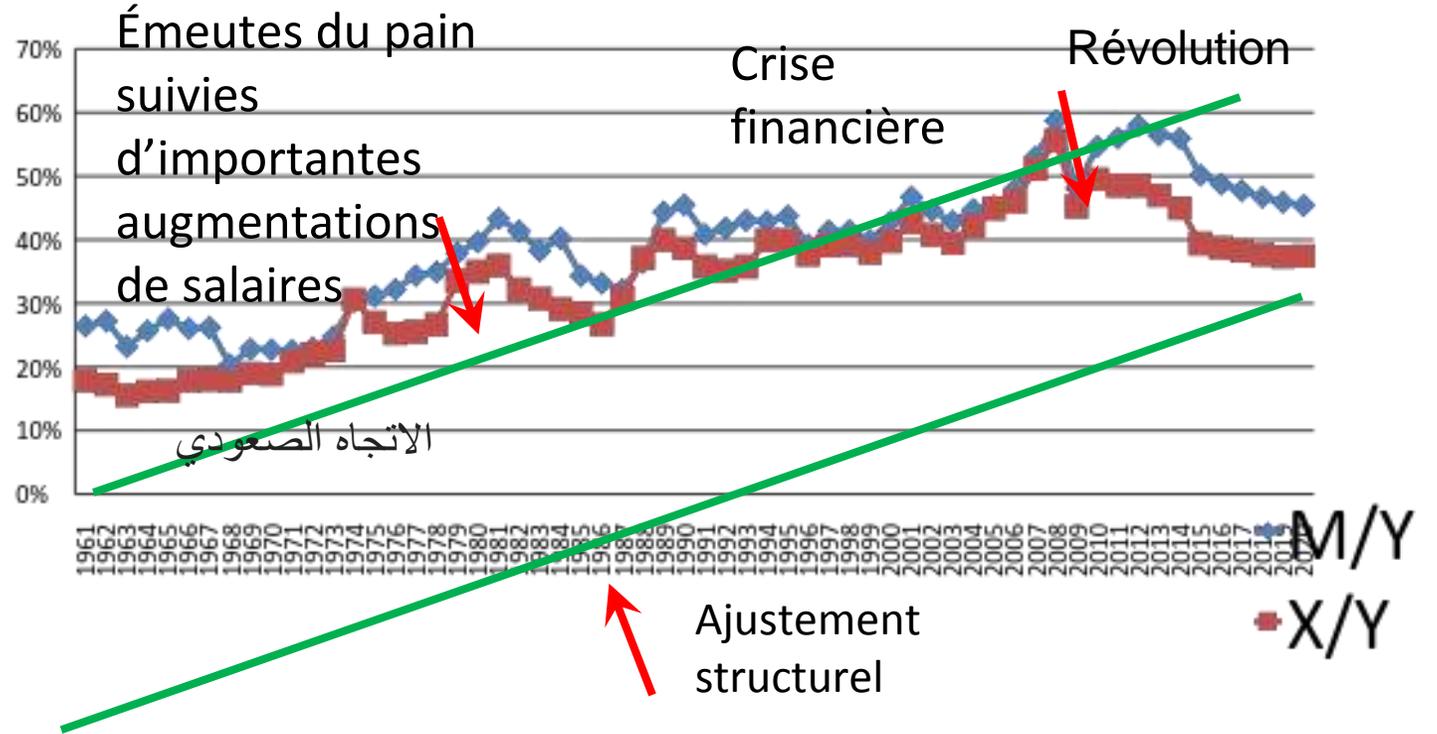
- مجهود التصدير يعني نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي
- الاعتماد على الواردات يعني نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي

مجهود التصدير والاعتماد على الواردات

قبل 2011 نلاحظ اتجاهها تصاعديا
لمؤشرات التجارة الخارجية
نتج عن أزمة الخبز وزيادات
الاجور التي تلتها تراجع في
التصدير و في التوريد أدى إلى
الاصلاح الهيكلي

نتج عن ثورة 2011 وزيادات
الاجور التي تلتها تراجع في
التصدير ثم و بنسق أقل في
التوريد

سيتواصل هذا التراجع
فترة المخطط



انفتاح على الأسواق الخارجية

انغلاق على الأسواق
الخارجية

- في 2016-2020 تبرهن المؤشرات أن الاقتصاد الوطني على عكس ما هو معلن سيتقلص إنفتاحه على الأسواق الخارجية وإنخراطه في العولمة
- ويمكن التساؤل إن كان ذلك يعكس الخيارات القطاعية ضمن منوال التنمية في المخطط الذي لن يبرهن على توسع كاف في القاعدة الإقتصادية إذ أن السلع والخدمات القابلة للتداول لا تحظى بما فيه الكفاية بالإهتمام ولا تساهم بالقدر الكافي في دفع النمو
- كما يمكن التساؤل إن كان ذلك ناتجا عن توقعات غير متناسقة مع جل المتغيرات الإقتصادية

نسبة الاعتماد على الواردات

- في حالة عدم وجود تغيير كبير في الميزات التنافسية أو غياب تدابير خاصة للحد من الاستيراد تبقى نسبة الاعتماد على الواردات ثابتة
- إلا أن المخطط سجل إنخفاضا في نسبة الاعتماد على الواردات
- ويمكن التساؤل عن مدى حسن تقدير الواردات ضمن المخطط؟

تتكون الواردات من :

- موارد أولية وطاقة تتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي
- سلع استهلاك نهائي تمثل نسبة 11% من الاستهلاك الجملي (سنة 2014) وتتناسب مع الاستهلاك الخاص الذي سيواصل في ارتفاعه
- تجهيزات تتناسب مع الاستثمار: الزيادة في نسبة الاستثمار طيلة المخطط ستعكس على واردات المعدات والتجهيزات خصوصا أن نسبة المعدات المستوردة ضمن الاستثمار مرتفعة (68,3%) سنة (2014 و في تزايد

توقعات الواردات ضمن المخطط تبدو غير متناسقة مع فرضية النمو
الاقتصادي وتسريع وتيرة الإستثمار

مجهود التصدير

- نتيجة ظروف الإنتاج في تونس والمزايا التفاضلية
- يرتبط بالقدرة التنافسية لقطاعات التصدير (أسعار عوامل الإنتاج , علاقات عمل , جودة البنية التحتية , مناخ أعمال , حوافز ومزايا توفرها الدولة للمصدرين)
- يعتمد على : - الطلب من الدول الأجنبية (الناتج المحلي الإجمالي بهذه الدول)
 - أسعار السلع المتداولة
 - علاقة حسن الجوار
 - الأمن والاستقرار السياسي على المستوى الوطني
- الصادرات ضرورية لأنها مصدر للتنمية وتمكن من تمويل الواردات

• هدف التخفيض من عجز الميزان التجاري يتطلب نسق تطور الصادرات أعلى من نسق تطور الواردات لذا يتحتم إعادة النظر في توقعات الصادرات على أساس التوقعات المعدلة للواردات

• كما يتطلب ذلك أخذ التدابير المناسبة لتحقيق هدف نمو الصادرات الذي من شأنه أن يقلص من عجز الميزان التجاري.

هل هذا التوقع قابل للتحقيق ؟

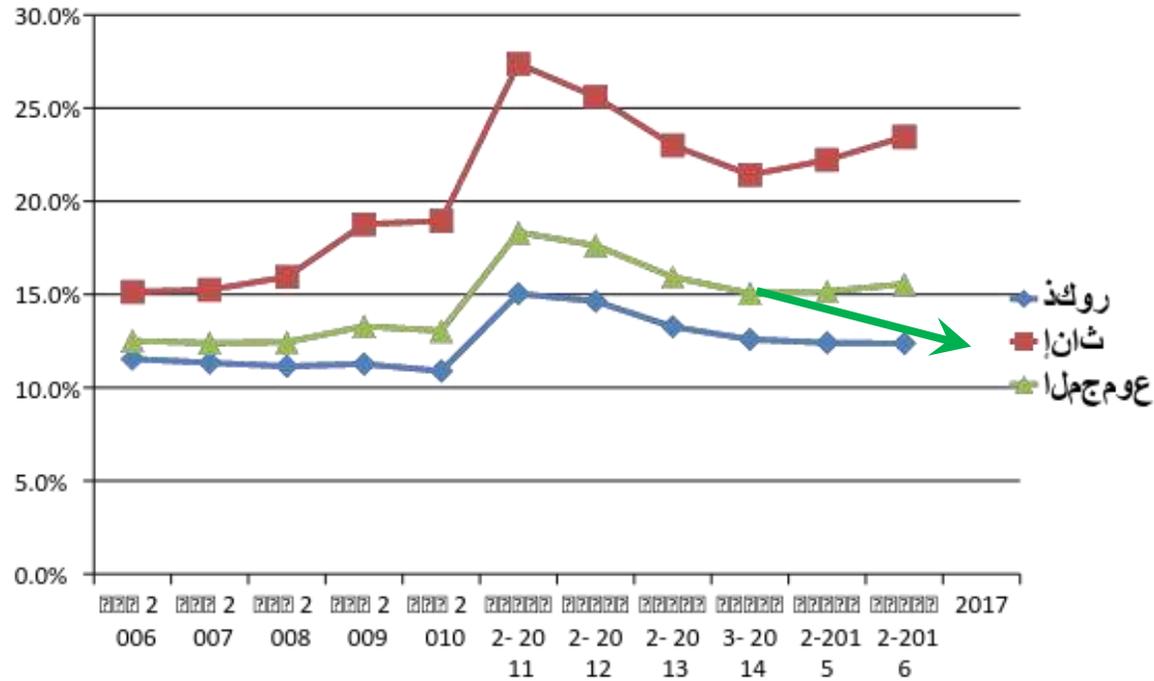
قيمة مضافة = تشغيل + إنتاجية

	VALEUR AJOUTEE			EMPLOI			PRODUCTIVITE		
	2000-2010	2011-2015	2016-2020	2000-2010	2011-2015	2016-2020	2000-2010	2011-2015	2016-2020
Agriculture et pêche	1,5%	4,8%	3,6%	1,5%	-2,7%	1,6%	0,0%	7,6%	2,0%
Ind. manufacturières	3,4%	,5%	3,6%	1,4%	2,1%	2,0%	1,9%	-1,6%	1,6%
Industries non manufacturières	1,7%	-2,4%	4,6%	3,0%	0,5%	2,1%	-1,3%	-2,8%	2,5%
Services marchands	6,1%	1,5%	4,7%	3,9%	1,8%	2,9%	2,2%	-0,4%	1,8%
Administration	5,1%	4,8%	2,8%	2,1%	2,6%	1,8%	3,1%	2,1%	1,0%
Ensemble de l'économie	4,4%	1,5%	4,0%	2,5%	1,1%	2,2%	1,9%	0,4%	1,8%

ارتفاع التشغيل بنسبة 2,2% سنويا في حال أن معدل النمو يساوي 4% يفضي إلى تزايد في الإنتاجية الظاهرية للعمل بنسبة 1,8% فقط وهي نسبة ضئيلة جدا نظراً لمجهود الاسثمار وهي تعني أن المردود الجملي لعوامل الإنتاج سلبي

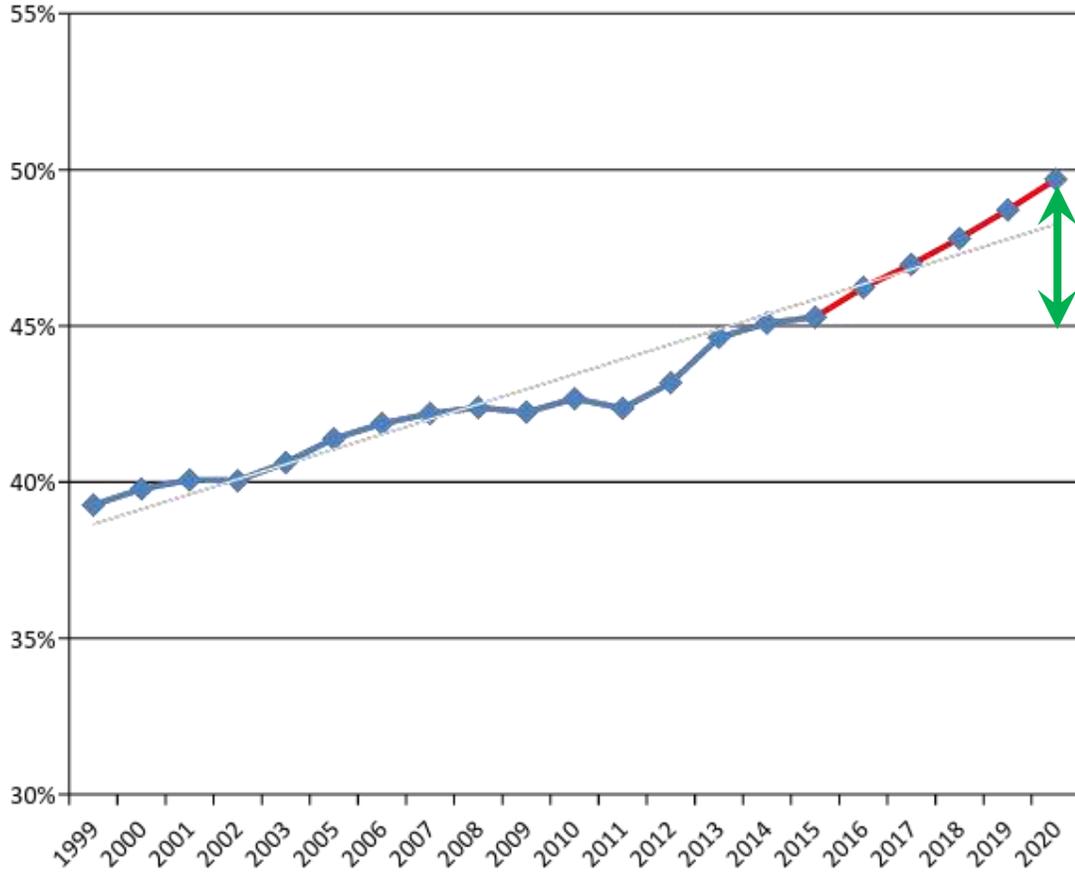
ما هي انعكاساته على البطالة وعلى تشغيل الذكور و الإناث ؟

- نسبة البطالة (%)



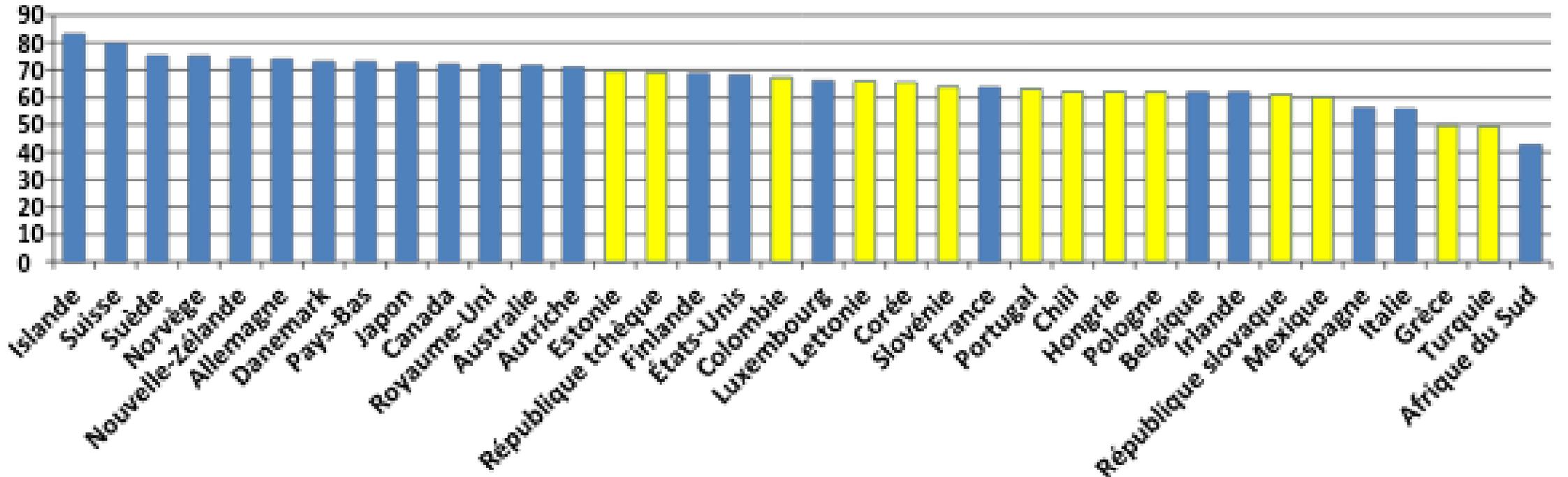
- حسب التوقعات سينحدر معدل البطالة في أفق 2020 إلى 12%
- ولكن لا يعطي المخطط المؤشرات السنوية أو مؤشرات تخص الفئات الأكثر تضررا من البطالة: الشباب والنساء وحاملي الشهادات
- نسبة بطالة النساء ضعف نسبة الرجال . هل سيتوصل هذا التمييز؟

نسبة المشتغلين (%)



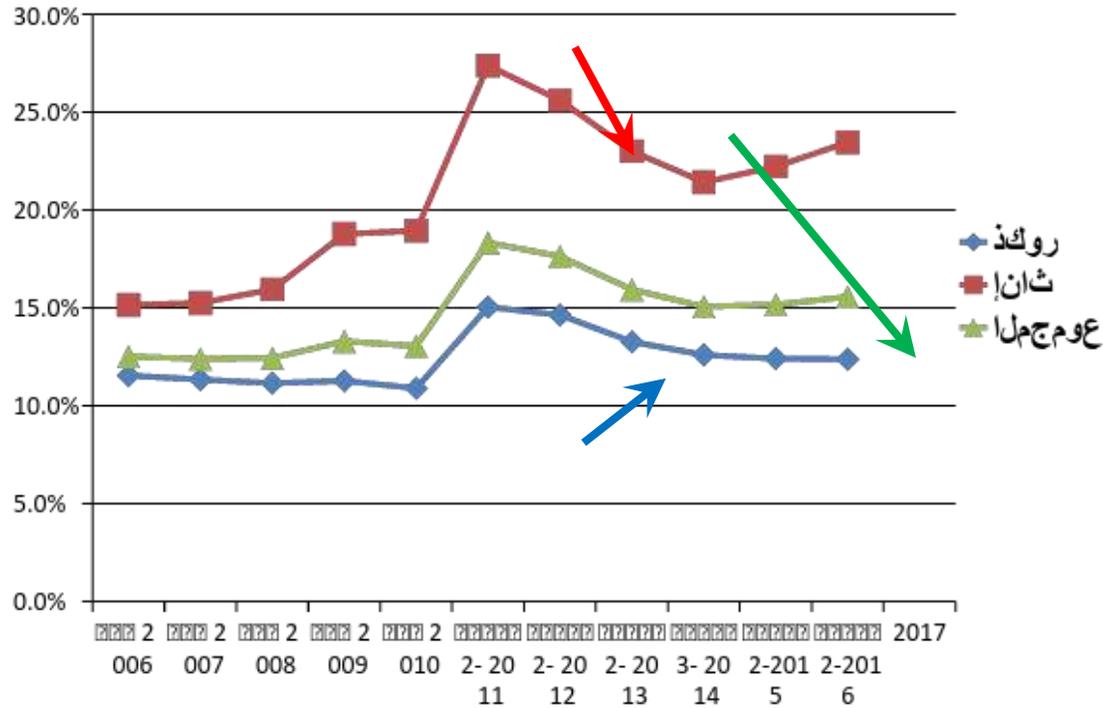
- حسب التوقعات سيرتفع معدل التشغيل من بين 15-64 سنة بـ 5 نقاط في 2016-2020 ليبلغ 50% ويعتبر هذا أحسن طريق للإدماج.
- وهذا الهدف مهمٌ نظراً لتدني هذا المؤشر بالرجوع للمقارنات العالمية

نسبة المشتغلين (%)



نسبة المشتغلين مرتبطة بمساهمة المرأة

تطور نسبة البطالة (%) حسب الجنس



• لذا لتحقيق هذا الهدف وجب الكف عن التمييز

• ولئن انخفضت حصص المرأة من اللانتدابات في الوظيفة العمومية من 39,8% في 2011 الي 36,4% في عام 2014 ارتفعت نسبة بطالة النساء وانخفضت نسبة الرجال سنة 2016

نوعية مواطن الشغل المتوقع إحداثها ؟

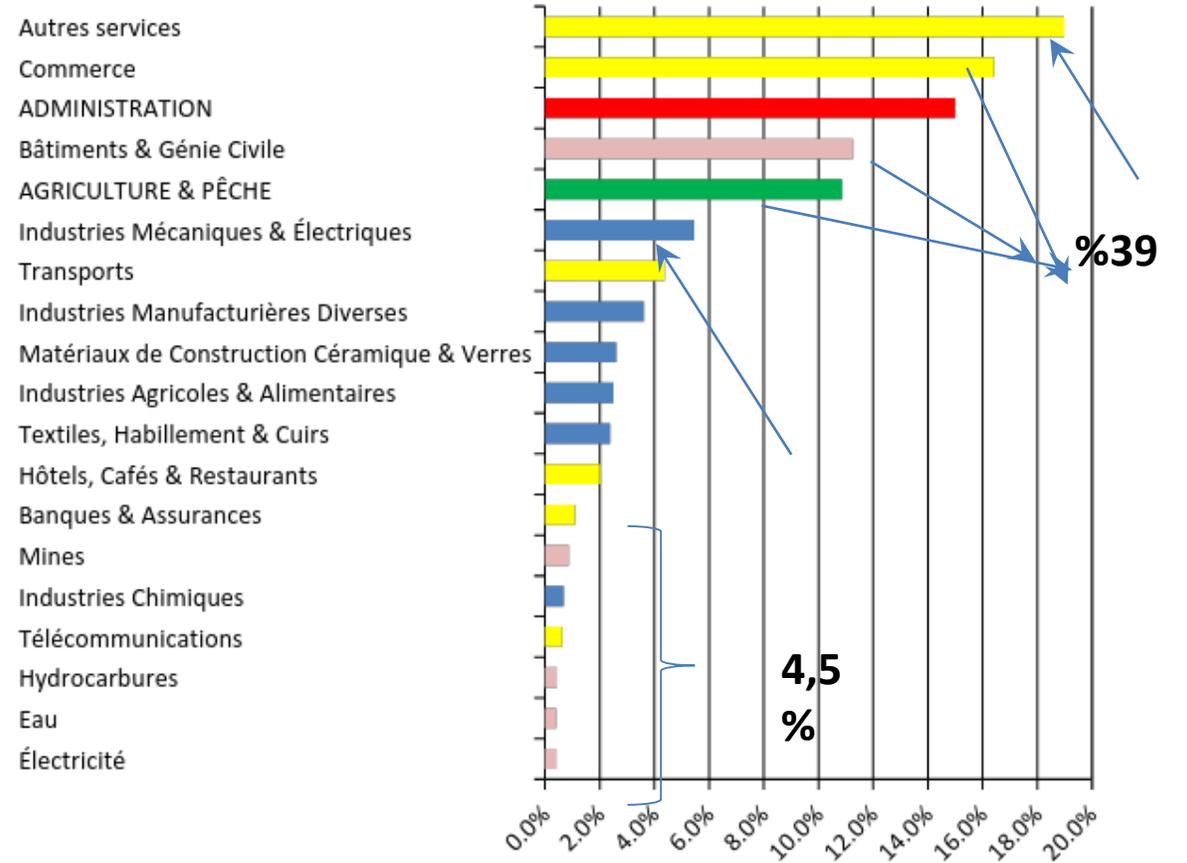
لا ينص المخطط عن توزيع احداثات الشغل حسب الكفاءات

لكن يبين المثال أن 39% من احداثات الشغل ستنتج عن التجارة والفلاحة والبناء ويتسم التشغيل في هذه القطاعات بالهشاشة

وفي نفس الوقت 4,5% فقط من احداثات الشغل ستنتج عن قطاعات تشغل نسبياً حاملي الشهادات مثل البنوك والاتصالات والصناعات الكيماوية والقطاعات الصناعية الغير المعملية

و ربما ستكون جل احداثات الشغل لحاملي الشهادات في الخدمات التجارية الاخرى أو في الصناعات الالكترونية . وإن كانت مساهمتها هامة فهي غير كافية

2016-2020 توزيع احداثات الشغل حسب القطاعات



الخاتمة

- عاشت تونس فوق إمكانياتها إلى حد 2015، حيث يفوق الطلب المحلي الناتج المحلي الإجمالي وعموماً فإن البلاد تستهلك أكثر مما تنتج
- وحيث تخصص الموارد على نحو متزايد إلى الاستهلاك، تقلصت نسب الادخار وتقلص معها نسق الاستثمار في حين ارتفعت المديونية.
- تدني نسب الاستثمار (العام والخاص) أثر سلباً على الانتاج وعلى خلق فرص العمل , هذا ما جعل الاقتصاد في حلقة مفرغة.

- يجب العدول تدريجيا عن هذه السياسات المبنية على الطلب واستبدالها بسياسات تعزز العرض والمنتجين. بدلا من ثقافة الاستهلاك، فمن الضروري تأسيس ثقافة الإنتاج.

- يجب ان يحتل تشجيع الادخار و ترويج قيم العمل مكانة رئيسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

- وفي هذا المجال، يجب على الدولة أن تكون قدوة. واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية هي خطوة حاسمة. تخفيض العجز في الميزانية والعجز الخارجي والتضخم و البطالة تحديات رئيسية يجب مواجهتها وقد أخذها المخطط نسبيا بعين الاعتبار.

- ومن الضروري أيضا إيلاء أهمية أكبر لتطوير القاعدة الاقتصادية للبلاد وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص عمل لائقة تستجيب لتطلعات أصحاب الشهادات العليا إناث و ذكور وتغطية وارداتنا من صادراتنا.
- وفي الوقت نفسه، ينبغي على الدولة إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تهيئة ترابية أكثر توازن ومن خلال تحسين البنية التحتية الضرورية لدفع القطاع الخاص والاقتصاد.
- كما يجب على الدولة توفير مرافق عمومية ذات جودة تستجيب بشكل عادل لاحتياجات كل المواطنين
- يتحتم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي أعلن عنها في المخطط وفقا لأجندة دقيقة.

شكراً